

الجزء الأول : (6 نقاط)

1. اشرح أخطر أنواع التضخم .
2. اشرح أسباب قيام التجارة الخارجية .

الجزء الثاني : (6 نقاط)

السند 01 :

الشاب " يونس " موظف لدى البنك الوطني الجزائري مكلف بعدة مهام في منصبه .
أنجز خلال الشهر العمليات التالية :

فتح أرصدة بنكية لمجموعة من المواطنين ، طلبة و موظفين .
فتح أرصدة بنكية جديدة لمؤسسات اقتصادية و تجار .
أودعت لديه بعض المؤسسات جزءا من أرصدها لستة أشهر .
وافق على تسديد قيمة سلعة مستوردة من طرف أحد الزبائن للمصدر الأجنبي لهذه السلعة .

المطلوب : على ضوء السند (1) أجب على ما يلي :

1. أين ستوجه شقيقك ؟ و كيف تسمى العملية التي سيقوم بها ؟
2. عرف هذه العملية .
3. عرف أحد الأنظمة المستعملة في هذه العملية ، أبرز الفرق بين الأنظمة .
4. إذا كان 140 ديناراً جزائرياً يقابلها 1 أورو :
ماذا تمثل هذه العلاقة ؟ عرفها .
- 5- عرف الدينار الجزائري مؤخرًا انخفاضًا مقارنة ببعض العملات الأجنبية الأخرى كالأورو و الدولار . في هذا المجال :
أ. اشرح كيف يتم تعديل سعر صرف الدينار الجزائري في هذه الحالة .
ب. اشرح في هذه الحالة كيفية استخدام السلطات النقدية الجزائرية لما تحوزه من عملات أجنبية (احتياطات الصرف) .
ج. ما هو المبلغ الذي سيتحصل عليه جديك بالأورو مقابل؟

" أمقران " صاحب ورشة لصناعة الأحذية بمدينة تيزي وزو يمارس نشاطه منذ أكثر من 10 سنوات حيث يشغل 23 عاملا و يسوق منتجه في السوق الوطني ، مع مرور الوقت أصبحت السلع المستوردة تؤثر بشكل سلبي على حجم مبيعاته مما أضطره لغلق الورشة و تسريح العمال الذين قاموا بوقف احتجاجية أمام مديرية الصناعة .
قام مدير الصناعة لولاية تيزي وزو باستدعاء " أمقران " للاستفسار عن سبب غلقه للورشة فأجابه بأن ارتفاع أسعار المواد الأولية تجبره على رفع سعر الأحذية في حين أن أسعار الأحذية المستوردة أقل ، حيث طالب " أمقران " السلطات بوقف الاستيراد حتى يتمكن من مواصلة نشاطه .

المطلوب : على ضوء السند (1) أجب على ما يلي :

1. حدد الظاهرة المشار إليها في الفقرة (1) من السند (1) . عرفها .
2. ما هي اثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني ؟
3. طلب السيد " أمقران " تجسيد أحد مبادئ سياسة التجارة الخارجية :
أ. حدد هذا المبدأ.
ب. اذا وافقت السلطات على طلبه ، ما هو الهدف المحقق من وراء تطبيق هذا المبدأ ؟
4. فسر ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الأولية ثم عرفها .
5. أذكر الإجراءات التي يتخذها بنك الجزائر لمعالجة هذه الظاهرة .

بالتوفيق و الله ولي التوفيق

التصحيح النموذجي لاختبار الثلاثي الثاني في مادة
الاقتصاد و المناجمنت للسنة الثالثة تسيير و اقتصاد

الجزء الأول :

- التضخم الجامح: وهو أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني، يتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق، حيث يتم طبع كميات من النقود تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلاد، فتزداد الأسعار ارتفاعا بصورة مذهلة تؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة مما قد يؤدي إلى انهيارها بعد فقدان الثقة فيها.

1- أسباب قيام التجارة الخارجية:

- 0,5
×
4
- عدم قدرة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات
 - توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية وزيادة حجم إنتاجها أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف الفائض من الإنتاج عن طريق التصدير والحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد
 - التكاليف النسبية: أي أن تخصص الدولة في إنتاج وتصدير المنتجات التي تكون تكاليفها أقل نسبيا، وتقوم باستيراد منتجات يمكن إنتاجها محليا ولكن بتكاليف نسبية أعلى
 - تقسيم العمل الدولي: أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الصناعي وأخرى في الإنتاج الزراعي.

السؤال الثاني :
الصرف

الجزء الثاني :

1. الظاهرة المشار إليها في الفقرة 01: البطالة.
تعريفها: ظاهرة اقتصادية و اجتماعية تعنى التعطل عن العمل جزئيا أو كليا.
2. آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني:
 - ضعف الإنتاج: عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة بتسريح عدد من العمال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج.
 - ضعف الاستهلاك: البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني.
3. طلب السيد "عبد النور" يجسد أحد مبادئ سياسة التجارة الخارجية:
 - هذا المبدأ هو: الحماية.
 - الهدف المحقق من وراء تطبيق هذا المبدأ: حماية الصناعات المحلية الناشئة.
4. تفسر ظاهرة ارتفاع أسعار ب: التضخم.
تعريفها: "حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الكلي الزائد على قدرة العرض".
5. الإجراءات التي يتخذها بنك الجزائر لمعالجة هذه الظاهرة:
 - مراقبة الإصدار النقدي: يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات من أجل مجابهة ظاهرة التضخم، ومن هذه الأدوات نذكر منها:
✓ رفع سعر إعادة الخصم: وهذا يهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة.

1- نوع بنك الجز ائر الخارجي، بدون شرح: بنك تجاري.

2- صورة الائتمان المذكورة في السند، بدون شرح: الاعتماد المستندي.

3- مبدأ الحماية: يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:

- حماية الصناعات المحلية الناشئة.
- حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.
- زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
- تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

4- ايجاد رصيد ميزان المدفوعات، ثم تفسير الفائض الذي حققه حساب العمليات الرأسمالية:

1-4- ايجاد رصيد ميزان المدفوعات:

رصيد ميزان المدفوعات = رصيد ميزان الحساب الجاري + رصيد العمليات الرأسمالية.

رصيد ميزان المدفوعات = $(- 4,159) + 1,6 = - 2,559$ مليار دولار (عجز).

2-4- تفسير الفائض الذي حققه حساب العمليات الرأسمالية:

القروض الأجنبية ورؤوس الأموال خارجية المستوردة أكبر القروض الأجنبية ورؤوس الأموال خارجية المستوردة.

5- يتم الحصول على التوازن في ميزان المدفوعات لهذه الدولة باستخدام ميزان الاحتياطات الرسمية من

خلال: تقوم الدولة بتخفيض الاصول من الاحتياطات الرسمية للنقد بالخارج (تصدير كمية من الذهب للحصول

على العملة الصعبة او استعمال احتياطي الصرف من اجل تقوية وسائل الدفع للدولة الجزائرية) بمقدار قيمة

العجز و هذا في ظل نظام سعر صرف ثابت

- 4,159	رصيد ميزان الحساب الجاري
+ 1,6	رصيد ميزان العمليات الرأسمالية
+ 2,559	رصيد حساب الاحتياطات الرسمية
0	رصيد ميزان المدفوعات

السند (01): يلعب بنك الجزائر الخارجي دورا كبيرا في تمويل التجارة الخارجية خاصة ما تعلق بتمويل الواردات.

السند (02): " يجب إحصاء كل بضاعة مستوردة أو أعيد استيرادها أو المعدة للتصدير أو إعادة التصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية."

(المادة: 51 من قانون الجمارك الجزائري رقم: 10 - 98 المعدل و المتمم للقانون: 79 - 07)

السند (03): جاء في بيان البنك المركزي حول الوضع الاقتصادي خلال الثلاثي الأول من سنة: 2020 و أفاق تطوره، فقد سجل ميزان مدفوعات الجزائر عجزا كليا نظرا لفائض في رصيد حساب العمليات الرأسمالية الذي قدر بـ: 1,6 مليار دولار، و تسجيل عجز في رصيد ميزان الحساب الجاري بمقداره: 4,159 مليار دولار خلال نفس الفترة.

<https://www.Elkhabar.com>

انطلاقا من مكتسباتك السابقة أجب على ما يلي:

1- من خلال السند (01):

✓ في أي نوع من أنواع البنوك يندرج بنك الجزائر الخارجي، بدون شرح؟

✓ ما هي صورة الانتماء المذكورة في السند، بدون شرح؟

2- أشار السند (02) إلى مبدأ من مبادئ التجارة الخارجية، أذكره مع الشرح؟

3- من خلال السند (03):

✓ أوجد وصيد ميزان المدفوعات، و بما تفسر الفائض الذي حققه حساب العمليات الرأسمالية؟

✓ كيف يتم الحصول على التوازن في ميزان المدفوعات لهذه الدولة باستخدام ميزان الاحتياطات

الرسمية؟

الجزء الثاني: (06 نقاط)

الوضعية

"عبد النور" صاحب ورشة لصناعة الأحذية بمدينة الخروب يمارس نشاطه منذ أكثر من 10 سنوات حيث يشغل 23 عاملا ويسوق منتجه في السوق الوطني، مع مرور الوقت أصبحت السلع المستوردة تؤثر بشكل سلبي على حجم مبيعاته مما اضطره لغلغ الورشة وتسريح العمال الذين قاموا بوقف احتجاجية أمام مديرية الصناعة. قام مدير الصناعة لولاية قسنطينة باستدعاء السيد "عبد النور" للاستفسار عن سبب غلقه للورشة فأجابه بأن ارتفاع أسعار المواد الأولية تجبره على رفع سعر الأحذية في حين أن أسعار الأحذية المستوردة أقل، حيث طالب "عبد النور" السلطات بوقف الاستيراد حتى يتمكن من مواصلة نشاطه.

المطلوب: انطلاقا من السند و على ضوء ما درست أجب على ما يلي:

1. حدد الظاهرة المشار إليها في الفقرة 01. عرفها.

2. ما هي آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني؟

3. طلب السيد "عبد النور" بجدد أحد مبادئ سياسة التجارة الخارجية:

- حدد هذا المبدأ.

- إذا وافقت السلطات على طلبه، ما هو الهدف المحقق من وراء تطبيق هذا المبدأ؟

4. فسّر ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الأولية ثم عرفها.

5. أذكر الإجراءات التي يتخذها بنك الجزائر لمعالجة هذه الظاهرة؟

الجزء الثاني:

1. الظاهرة المشار إليها في الفقرة 01: البطالة.
تعريفها: ظاهرة اقتصادية و اجتماعية تعنى التعتل عن العمل جزئيا أو كليا.
2. آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني:
- ضعف الإنتاج: عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة بتسريح عدد من العمال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج.
- ضعف الاستهلاك: البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني.
3. طلب السيد "عبد النور" يجسد أحد مبادئ سياسة التجارة الخارجية:
- هذا المبدأ هو: الحماية.
- الهدف المحقق من وراء تطبيق هذا المبدأ: حماية الصناعات المحلية الناشئة.
4. تفسر ظاهرة ارتفاع أسعار ب: التضخم.
تعريفها: "حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الكلي الزائد على قدرة العرض".
5. الإجراءات التي يتخذها بنك الجزائر لمعالجة هذه الظاهرة:
- مراقبة الإصدار النقدي: يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات من أجل مجابهة ظاهرة التضخم، ومن هذه الأدوات نذكر منها:
✓ رفع سعر إعادة الخصم: وهذا بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة.

الوضعية 01:

..وقعت الجزائر في أبريل 2002 اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي...يهدف تعزيز حرية تنقل معظم السلع الصناعية في ما بينهما وإلغاء الحواجز الجمركية...وعموما فإن عدم تنوع الصادرات الجزائرية وضعف تعاقب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم تطور القطاع الخاص...أدى إلى الإضرار بالجزائر كثيرا...

المرجع: مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر ص 07 (مراد يونس) جامعة جيجل

المطلوب:

1. حدد نوع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في الواقع؟ عرفه؟
2. أين يتم تسجيل المعاملات في هذه الشراكة؟ عرفه؟
3. ماذا ينتج عن الجملة التي لحتها خط؟

الجزء الثاني: (06 نقاط)

المستد:

الشاب " سليم " موظف لدى البنك الوطني الجزائري B.N.A، مكلف بعدة مهام في منصبه. أنجز خلال الشهر العمليات التالية:
1/ فتح أرصدة بنكية جديدة لمجموعة من المواطنين (الأفراد)، طلبة- عمال- موظفين.
2/ فتح أرصدة بنكية جديدة لمؤسسات اقتصادية وتجارية.
3/ أودعت لديه بعض المؤسسات جزءا من أرصدةها على المدى القصير (أقل من سنة).
4/ وافق على تمديد قيمة سلعة مستوردة من طرف أحد الزبائن للمصدر الأجنبي لهذه السلعة.

المطلوب:

- 1) انطلاقا من المستد وعلى ضوء ما درست أجب على ما يلي:
(1) ماذا تمثل العمليات البنكية السابقة ؟ عرفها.
(2) ما الفرق بين الأرصدة المفتوحة للأفراد، والأخرى المفتوحة للمؤسسات والتجارة.
(3) ما هي الأهداف التي تروجها المؤسسة من إيداع أموالها في البنك على المدى القصير (أقل من سنة).

إن إفراط الدولة في إصدار النقود يؤدي إلى اختلال التوازن بين قيمة النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات، وهذا يعتبر سبباً رئيسياً في تفاقم ظاهرة الارتفاع المستمر والتمزيد لأسعار السلع والخدمات.

المطلوب: انطلاقاً من السند ووفقاً لما درست أجب عن ما يلي:

- 1- ما هي الظاهرة الاقتصادية التي تشير إليها العبارة التي تحتها خطأ؟ استخرج سببها الرئيسي.
- 2- من هي الجهة المخوّل لها إصدار النقود الواردة في السند؟ عرّفها.
- 3- ما نوع السوق المشار إليه؟
- 4- تضمن السند أحد العناصر المحددة للسعر في السوق: استخرج هذا العنصر ثم أذكر العوامل المؤثرة فيه.

الجزء الثالث: (08 نقاط)

الوضعية:

تستند الدول في سياساتها التجارية الخارجية إلى مبدئين رئيسيين تحقق من خلالهما عدة أهداف أمامك دولتين تتبعان سياستين تجاريتين مختلفتين:

- الدولة الأولى: قرّرت حكومتها إلغاء كافة القيود على عمليات استيراد السلع نتيجة للاحتكار الذي تمارسه بعض المؤسسات المحلية الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بعد التناقص الذي شهدته مع السلع المستوردة.
- الدولة الثانية: نتيجة للعجز المستمر في ميزان مدفوعاتها وضعت الحكومة قائمة لحظر استيراد أصناف معينة من السلع إلى جانب رفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى لم تشملها القائمة، ويأتي هذا في إطار العمل على تخفيض حجم الواردات. بعد الإجراء الذي قامت به الحكومة تضررت العديد من المؤسسات المحلية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المستوردة الأمر الذي جعل فئة من هذه المؤسسات تقوم بتوقيف نشاطها وتُسرح عمالها وفئة أخرى غيّرت نشاطها مما أدى إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة لديها وبين مؤهلات العديد من عمالها السابقين لذلك اضطرت إلى تسريحهم عن العمل.

المطلوب: انطلاقاً من الوضعية ووفقاً لما درست أجب عن ما يلي:

- 1) ما هو مبدأ السياسة التجارية الخارجية المتبعة من طرف كل دولة؟ بّرر اجابتك.
- 2) استخرج هدف كل دولة من اتباعها للمبدأ الذي اختارته.
- 3) ما هي المشكلة الاقتصادية التي أشارت إليها العبارتان المسطرتان؟ عرّفها ثم استنتج نوعيها استناداً إلى كل فئة من المؤسسات.
- 4) إذا علمت أن الدولة الثانية قامت باستخدام احتياطاتها الرسمية لإعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها:
 - أ- ما هي العناصر التي تتضمنها الاحتياطات الرسمية للدول عموماً؟
 - ب- ما هي الحالة التي يعاني منها ميزان مدفوعات الدولة الثانية؟
 - ج- كيف تُعيد هذه الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الرسمية؟

الجزء الثالث: (الوضعية)

1) مبدأ السياسة التجارية الخارجية المتبعة من طرف كل دولة مع تبرير الإجابة:

- 1 - الدولة الأولى: حرية التجارة (إلغاء كافة القيود على عمليات استيراد السلع)
- 1 - الدولة الثانية: الحماية (حظر استيراد أصناف معينة من السلع و رفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى).

2) استخرج هدف كل دولة من اتباعها للمبدأ الذي اختارته:

- 1 - الدولة الأولى: الحد من الاحتكار
- 1 - الدولة الثانية: تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

3) المشكلة الاقتصادية الذي تشير إليها العبارتان المسطرتان هي: البطالة. 0,5

0,5	- تعريف البطالة: هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وتعني "تعطل العمال عن العمل كلياً أو جزئياً"
0,5	- استنتاج نوعيها استناداً الى كل فئة من المؤسسات: ✓ الفئة الاولى من المؤسسات: بطالة فنية
0,5	✓ الفئة الثانية من المؤسسات: بطالة هيكلية.
0,5	(4) أ- العناصر التي تتضمنها الاحتياطات الرسمية للدول عموماً هي: - ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب - الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد - احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي - حقوق السحب الخاصة.
0,25	ب- الحالة التي يعاني منها ميزان مدفوعات الدولة الثانية هي حالة العجز.
x	ج- تُعيد هذه الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الرسمية عن طريق تخفيضها
4	بالخارج بمقدار قيمة العجز.
0,5	
0,5	

لجزء الثاني: (06 نقاط)

السند:

إن رفع العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية يؤدي لانخفاض الصادرات نحو الخارج وارتفاع الواردات، مما يؤدي إلى إنشاء منافسة في السوق بين أسعار السلع المستوردة والسلع المحلية، فتتميل الأسعار نحو الانخفاض وبالتالي لتقليل من ظاهرة ارتفاع الأسعار.

على ضوء ما درستته ووفق الفقرة السابقة أجب على ما يلي:

- 1) عرف ما تحته خط
- 2) ورد في السند عملية تبادل بين الدولة والعالم الخارجي عرفها وبين أهميتها.
- 3) ورد في السند مبدأ من مبادئ التجارة الخارجية عرفه وأذكر أهدافه.
- 4) حدد الاخلال الاقتصادي الذي ورد في الفقرة عرفه بين وسائل معالجته.

الوضعية (12):

السند:

تسعى مؤسسة * سلامة * للأثاث الموزعي نتيجة توسع إنتاجها داخلياً إلى تصدير منتوجاتها نحو الخارج. حيث قامت بإيداع مبلغ مالي قيمته: 1000000 دج في حسابها لدى بنك الجزائر الخارجي بغرض تغطية تكاليف استيراد لمواد معين من الخشب ذو جودة عالية يطلق عليه * الأبنوس *. واتفقت مع البنك الخارجي على أن يكفلها نوع المتعامل الأجنبي لتسهيل العملية على أن تتم في غضون 20 يوم. لكن العملية تأخرت بسبب العجز على الحصول لدى المصالح الجمركية في بلد المؤسسة.

انطلاقاً من السند ومكتسباتك السابقة أجب على ما يلي:

- 1- ماهي الوظيفة الأساسية لبنك الجزائر الخارجي؟
- 2- في أي نوع من البنوك يندرج بنك الجزائر الخارجي. عرّفه؟
- 3- حدد نوع الحساب المستخدم من طرف المؤسسة. (بدون شرح)؟
- 4- في السند صورة من صور الائتمان، إشرحها؟
- 5- ماهي السياسة الخارجية التي يعتمدها بلد المؤسسة، إشرحها؟

حل الواضعية (12):

- 1- الوظيفة الأساسية لبنك الجز انر الخارجي: تمويل التجارة الخارجية.
- 2- طبيعة بنك الجز انر الخارجي مع التعريف: هو بنك تجاري (بنك ودائع).
هي أكثر أنواع البنوك انتشارا وأكثرها خدمة للجمهور وأقدمها تاريخيا، وعملياتها غالب الأحيان قصيرة الأجل و معظمها تخدم قطاع التجارة و هي تعتمد أساسا على قبول الودائع من الأفراد و الهيئات و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه. و هي تقوم بعمليات القرض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و ادارتها.
- 3- تحديد نوع الحساب المستخدم من طرف المؤسسة: الحساب الجاري.
- 4- شكل الائتمان المذكور في السند: الاعتماد المستندي.
هو عبارة عن تعهد من البنك بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي في حالة الحصول الفعلي السلع، و يستلم المصدر قيمة السلع في بلده من طرف بنك آخر (نيابة عن البنك الأول)، هذه العملية تكون مقابل عمولة يتقاضاها البنك.
- 5- السياسة الخارجية التي يعتمدها بلد المؤسسة: مع الشرح:
1-5- مبدأ الحماية: يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية:
 - حماية الصناعات المحلية الناشئة.
 - حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.
 - زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
 - تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

الوضعية رقم 5:

يملك السيد أحمد مؤسسة لصناعة الألبسة العصرية، التي تستعمل القماش كمادة أولية أساسية، من أجل تقدير العصة السوقية للمؤسسة أمام الارتفاع المستمر للأسعار، سعر مادة القماش، و ضمان التمويل اللازم بهذه المادة في المستقبل قام بما يلي:

الاجراء الأول:

الاجتماع مع اطارات المؤسسة و عرض تقريرا صادرا عن الديوان الوطني للديوان و الاحصائيات ONS خلال شهر مارس 2020 يبين ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 5.8% مما قد يشكل تنبذبا في التمويل بمادة القماش و بعد المناقشة و التشاور قرر اتخاذ الإجراءات التالية:
ل تخفيض الإنتاج
بد إذا استمر ارتفاع الأسعار خلال السداسي الثاني من 2020، يتم تسريح بعض العمال تناسبا مع حجم الطلب على منتج المؤسسة.

الاجراء الثاني:

تسكيلف مدير قسم المبيعات بإرسال تقرير كتابي لكل أسبوع يبلغه فيه تطور حجم المبيعات.

العمل المطلوب:

انطلاقا من الوضعية و بناعا على ما درست أجب عن ما يلي:

- 1- فسّر اقتصاديا ظاهرة ارتفاع الأسعار؟ مع الشرح
ل أذكر أهم أنواع هذه الظاهرة. (بدون شرح)
بدا ما هو الأثر الاقتصادي لهذه الظاهرة؟
- 2- الإجراء الثاني الذي اتخذه السيد أحمد يفسر ظاهرة اقتصادية، اشرحها، و ما نوعها؟ مع التبرير.
- 3- اشرح العالقة الموجودة بين الظاهرتين .

الجزء الثاني : (06 نقاط)

إليك الجدول التالي الذي يوضح المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي:

(الوحدة : مليار وحدة نقدية)

2020		2019		2018		العناصر
مدین	دائن	مدین	دائن	مدین	دائن	
	41.32		57.15		70.2	الميزان التجاري : الصادرات الواردات
38.40		58.75		66.13		
3.2	0.5	2.88	1.1	1.88	0.7	حساب الاحتياطات الرسمية
0.7	3.3	1.61	2.01	0.2	2.3	حساب رأس المال
.....؟؟.....	؟؟.....		4.99		الرصيد
.....؟؟.....	؟؟.....		فائض		الوضعية

العمل المطلوب: بالاعتماد على السند و على ضوء ما درست اجب على الاسئلة التالية:

- 1) ماذا تمثل الوثيقة اعلاه ؟ عرفها.
- 2) أذكر مكونات تلك الوثيقة حسب ما درسته.
- 3) أكتب رصيد كل من سنة 2019 و 2020 (دون رسم الجدول). حدد وضعية كل سنة ثم اشرحها .
- 4) ماهي الاجراءات المتخذة لعلاج كل حالة ؟

السند:

تنتج مؤسسة "الكنوز" نوعين من الأحذية : أحذية رياضية و أحذية كلاسيكية كما يلي:

- تقوم بإنتاج الأحذية الرياضية في الورشة 01 باستعمال مواد اولية و لوازم تشتريها من السوق المحلية .
- تقوم بإنتاج الأحذية الكلاسيكية في الورشة 02 باستعمال مواد اولية (قاعدة الحذاء) المستوردة من الخارج اضافة الى لوازم تشتريها من السوق المحلية .

بعد انتشار الوباء العالمي كوفيد 19 خلال سنة 2020 قررت معظم الدول غلق حدودها لاحتوائها هذا الوباء وهذا ادى الى انهيار حجم المبادلات الدولية للسلع و الخدمات مما اثر سلبا على المؤسسة حيث تعطل الانتاج في الورشة 02 نتيجة للعجز في التموين و هذا ما جعل مسير المؤسسة يتخذ وحده القرارات التالية:

- 1- تسريح 60% من عمال الورشة 02 .
- 2- نقل العمال المتبقين من الورشة 02 الى الورشة 01 .
- 3- تخفيض ساعات العمل في الورشة 01 مع تخفيض في اجور العمال الشهرية.

نتيجة للقرار الاخير انخفضت اجور عمال الورشة بنسبة 30% الامر الذي ادى الى انخفاض الكمية المطلوبة للعمال الواحد منهم على السلعة (A) المتداولة في السوق من 100 الى 55 وحدة خلال فترة زمنية .

العمل المطلوب: بالاعتماد على السند و على ضوء ما درست اجب على الاسئلة التالية:

- 1) ما هو المصطلح الاقتصادي الذي يطلق على العبارة التي تحتها خط في السند ؟ عرفه و اشرح سياسته المشار اليها في السند .
- 2) نتج عن القرارين 1 و 3 اختلالات اقتصادية :
 - أ - كيف يسمى هذا الاختلال . عرفه
 - ب - استج نوعه وفقا لكل قرار . مع الشرح .
- 3) تستخدم اداة لقياس درجة التغيير النسبي للكمية المطلوبة من السلعة (A) نتيجة لانخفاض في مداخل عمال المؤسسة.
 - أ - كيف تسمى هذه الاداة ؟
 - ب - احسبها ثم حدد طبيعة السلعة (A) .
- 4) ما هو اسلوب القيادة الذي اتبعه مسير المؤسسة ؟ اشرحه .
- 5) ما نوع السوق المشار اليه في السند ؟ عرفه .

الجزء الثاني: (06 ن)

1- تمثل الوثيقة أعلاه : ميزان المدفوعات . 0.5

تعريفه: هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعدان المقيمين في دولة ما و غير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة. **01**

2- تحديد مكونات ميزان المدفوعات : - الحساب الجاري (الميزان التجاري، ميزان الخدمات، تحويلات دون مقابل) 0.5

- حساب رأس المال . 0.5

- حساب الاحتياطات الرسمية. 0.5

3 - حساب رصيد كل سنة :

سنة 2019: $(2.01+1.1+57.15) - (1.61+2.88+58.75) = -2.98$ مليار وحدة نقدية **0.25**

ميزان المدفوعات حقق عجز (رصيد مدين) **0.25**

شرح حالة العجز: أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي معناه الدولة تستورد سلع وخدمات أكبر مما تسمح به مواردها. **0.5**

سنة 2020 : $(3.3+0.5+41.32) - (0.7+3.2+38.4) = 2.82$ مليار وحدة نقدية **0.25**

ميزان المدفوعات حقق فائض (رصيد دائن) **0.25**

شرح حالة الفائض: أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي معناه وجود أموال معطلة (غير مستثمرة). **0.5**

4 - الاجراءات المتخذة لعلاج كل حالة :

- حالة وجود العجز: لإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بتخفيض الاصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج

بمقدار العجز. **0.5**

- حالة وجود الفائض: لإعادة التوازن للميزان تقوم الدولة بزيادة الاصول من الاحتياطات الرسمية للبلد بالخارج

بمقدار الفائض. **0.5**